

أوراق علمية (16)

التجسيمُ، وابنُ تيمية، وغلَطُ المخالفين

أعده: الحضرمي أحمد الطُّلبة

باحث بمركز سلف للبحوث والدراسات

يُعدّ البحث في حقيقة الإله من أكبر القضايا التي شغلت العقل الإنساني، وذلك أن الفطرة والعقل يقضيان معًا بوجوب وجود إله وخالق لهذا الكون، وخالق هذا الكون لا بد أن تكون له علاقة به، ومن هنا يبحث جميع الناس عن طبيعة هذه العلاقة وحقيقتها، وهذا البحث سوف يؤدي حتمًا إلى معرفة صفاته وما هو عليه، وقد انطلق الناس في هذه القضية من عدة منطلقات، مرجعها إلى منطلقين أساسيين هما الوحي والعقل، وانقسم الناس في التعامل معها إلى قسمين:

- قسم اعتمد الوحي وجعله أساسًا وغيره تابعًا له.
- قسم أوجب تحكيم العقل على جميع الأدلة، وجعل ما يقتضيه العقل حاكمًا على النصوص.

وكان من بين أهم القضايا التي تناولها هؤلاء قضية الصفات، وما يقتضيه إثباتها ونفيها من أحكام تتعلق بالإله، ومن بين علماء المسلمين الأكثر تأثيرًا والأقوى تناولًا لجميع هذه الأبواب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

وسوف نتناول في هذه الورقة العلمية، قضية من أهم القضايا التي شغلت أنصار هذا الإمام وخصومه، وهي قضية التجسيم وموقفه منها، ومكمن الغلط عند مخالفيه، وذلك في مبحثين:

المبحث الأول: مفهوم التجسيم، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التجسيم عند أهل اللغة.

المطلب الثاني: مفهوم التجسيم عند أهل الكلام.

المبحث الثاني: موقف ابن تيمية من التجسيم، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موقف ابن تيمية من التجسيم عند أهل اللغة وأهل الكلام.

المطلب الثاني: إثبات الصفات وهل يلزم منه التجسيم عند ابن تيمية.

المبحث الأول: مفهوم التجسيم

لقد كان لهذا المفهوم حضورًا قويًّا في الفكر الإسلامي بعد الاحتكاك بالثقافات الأخرى، وخصوصًا الثقافة اليونانية ذات البعد الفلسفي، ونظرًا لمحورية اللغة وعلم الكلام كأدوات معرفية عند المسلمين تم استخدامها في تحديد هذا المفهوم؛ فإننا سوف نتناوله في هذا المبحث عند أهل اللغة وأهل الكلام؛ لندرس جوانب التغاير عند كل من المدرستين في تحديد مفهوم التجسيم، وذلك في مطلبين:

المطلب الأول: مفهوم التجسيم عند علماء اللغة: الناظر في كتب اللغة التي تعتني بشرح المفردات يجد أن كلمة الجسم تدور بين معنيين هما: ما يدل على بدن الإنسان والحيوان، فيقولون: "الجسم والجمع جسوم وأجسام وكل شخص مُدْرَكٌ جسم.

والجسمان والجثمان: الجسم بعينه"[1].

---

(١) جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (١/ ٤٧٥).

قال الليث: "الجسم يجمع البـدن وأعضـاءه مـن النـاس والإبـل والـدواب ونحو ذلك مما عَظُم من الخلق الجسيم.

والفعل: جَسُمَ يجسم جسامة.

ويقال: جُسام وجَسيم بمعنى واحد.

وأنشد:

أنعت عيرًا سهوقًا جُساما

قال: والجُسمان: جسم الرجل، يقال: إنه لنحيف الجُسمان.

وقال غيره: جُسمان الرجل، وجُثمانه: واحد.

ورجل جُسماني وجُثماني إذا كان ضخم الجثة.

وقال أبو عبيدة: تجسَّمت فلانًا من بين القوم أي: اخترته.

وأنشد:

تجسَّمه من بينهن بمرهف　　　به جالب فوق الرِّصاف عليل

قـال ابـن السـكيت: تجسَّـمت الأمـر إذا ركبـت أجسـمه ومعظمـه ونحـو ذلك"[٢].

ويتضح من مجموع كلام أهل اللغة أن الدلالة الوضعية للكلمة تدور حـول البدن وما في معناه مما تجسد، بل نص ابن منظور عـلى مرادفتهـا لكلمـة الجسـد[٣]،

(٢) تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي (١٠/ ٣١٧).

وقد أرجع الخليل بن أحمد الفراهيدي كثيرًا من الأسماء التي تطلق على الإنسان إلى معاني تتعلق بالجسم[٤].

ولم أجد من أهل اللغة من تعرض للدلالة الفلسفية للكلمة، والتي أضافها أهل الكلام فيما بعد، وهذا الاستقراء مهم وسوف يفيدنا في تصور مكمن الخلاف بين ابن تيمية وخصومه، خصوصًا إذا تبين أن المعنى الذي يتكلمون عنه لم يوجد في اللغة التي نزل بها القرآن، بقي أن نعرف دلالة الجسم الاصطلاحية عن أهل الكلام، ونختصر عن كبريات المدارس فيه كالمعتزلة والأشاعرة.

المطلب الثاني: مفهوم التجسيم عند أهل الكلام: تُعدّ الفلسفة اليونانية من أكثر الروافد التي استمد منها علم الكلام كثيرًا من أساسياته المنطقية، على اختلاف بينهم في المقصد والغاية، وتعتبر قضية الصفات محور الاحتكاك الأقوى بين المتكلمين والفلاسفة، وقد اعتبر المتكلمون جميعهم على تفاوت بينهم؛ أن إثبات الصفات بعضها أو جميعها يلزم منه أن يكون الموصوف بها جسمًا، ثم اختلفوا في ماهية الصفات المؤدية للجسمانية؛ فقد اعتبر المعتزلة أن إثبات الصفات يؤدي إلى تعدد القدماء وذلك شرك، وكان شيخهم واصل بن عطاء يقول: "إن من أثبت لله معنى وصفة قديمة فقد أثبت إلهين"[٥]، ومن ثم رأوا أن قيام هذه الصفات بالذات يلزم منه خصائص الأعراض؛ لأن القائم بالشيء يحتاج إليه، وعندها يصبح الله تعالى محلًّا للأعراض وهذا يلزم منه التجسيم، والتجسيم

(٣) لسان العرب، لابن منظور (٢/ ٢٨٤).

(٤) العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي (١/ ١٤٣).

(٥) الملل والنحل، للشهرستاني (ص ١٥٠).

عندهم كما عرفه القاضي عبد الجبار: "أن الجسم هو ما كان عريضًا عميقًا، ولا يحصل فيه الطول والعَرْضُ إلا إذا تكوّن من ثمانية أجزاء"[٦]. ويشرح كيفية تكونه من الأجزاء الثمانية فيقول: "بأن يحصل جزءان في قبالة الناظر ويسمى طولًا، ويحصل آخران عن يمينه ويساره منضمان إليهما، فيحصل العَرْضُ ويسمى سطحًا أو صفحة، ثم يحصل فوقهما أربعة أجزاء، ومثلها فيحصل العمق"[٧].

وقد اختلفت كلمة المعتزلة في مكونات الجسم، فأبو الهذيل العلاف يخالف القاضي عبد الجبار ويرى أن الجسم يتكون من ستة أجزاء فقط[٨]، بينما يرى النَّظَّام أن الجسم هو الطويل العريض العميق وليس لأجزائه عدد، وقد عمّم مفهوم الجسم على جميع الموجودات، وبذلك تكون الألوان والطعوم والرائحة بالنسبة له أجسامًا[٩]،كما أن الحد الأدنى لمفهوم الجسم الذي يتفقون عليه يُوَضِّحُ للدارس سبب إنكارهم للصفات، وذلك راجع الى التركيب أو التحيز، وغير ذلك مما يفيد في تصورهم الجسمية، فالمعتزلة يرون أن الله لا يُرى يوم القيامة؛ لأنه لا يُـرَى إلا ما كان له عَرْضٌ وطول، وما كان له عَرْضٌ وطول فهو جسم؛ وعليه فلا يمكن رؤية الله يوم القيامة، وقد طردوا هذا القول في بقية الصفات التي يزعمون أنها تفيد التحيز كالعلو، أو الجارحة كاليد والعين.

---

(٦) الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار (ص ٢١٧).

(٧) الأصول الخمسة (ص ٢١٨).

(٨) مقالات الإسلاميين، لأبي الحسن الأشعري (٢/ ٥).

(٩) المعتزلة، جار الله زهدي (ص ١٢٠).

وهذا الخلاف في حقيقة الجسم ألقى بظلاله على الأشاعرة كفرقة خرجت من رحم المعتزلة، فقد اصطحبت معها بعض إشكالية الفرقة الأم، فقد تناولوا موضوع الصفات إثباتًا ونفيًا، وكان لحضور مفهوم التجسيم دور كبير في رد بعض الصفات التي توهم هذا المفهوم، وقد صار أكثر عمقًا عند الأشاعرة؛ لأنهم كانوا أكثر ممانعة في رفض الفلسفة، وأقوى صراعًا معها من المعتزلة، فأضافوا له معنى ادعوا أنه لغوي، وهو أن الجسم هو المؤلَّف، بدليل قول العرب: رجل جسيم، وزيد أجسم من عمرو، ولا يعنون بقولهم أجسم المبالغة، وإنما كثرة الأجزاء المنضمة والتأليف[10]. فالجسم عند الأشاعرة موضوع لأصل التأليف والتركيب، وعلى هذا بنوا مفهومهم للجسم اصطلاحًا، ولم يختلفوا فيه اختلاف المعتزلة، فالجسم عند الأشاعرة هو المؤلَّف، أو المركَّب من جوهرين فصاعدًا[11]. وقد رد الأشاعرة كثيرًا من الصفات الواردة في القرآن والسنة، وكان لهم في إنكارها طريقان: تأويل ظواهرها -أو تفويض معانيها- معتمدين في ذلك على نظرية التجسيم والتي تقتضي أن المتحيز إن كان ينقسم فهو الجسم، وإلا فيكون جوهرًا، وهذه المعاني يُنزَّه عنها الرب سبحانه؛ وعليه فإن ما ورد مما يوهم ذلك ليس على ظاهره، فيجب رده إما بالتأويل أو التفويض، وقد كان لتناول المتكلمين لإثبات الجوهر الفرد دور كبير في توسيع منطقة النقاش حول مفهوم التجسيم، ونظرًا لأهميته وكونه المكون الأهم في جزئيات الجسم فإننا سوف نتناوله بشيء من التفصيل، فالجوهر الفرد هو: الجزء الذي لا يتجزأ وهو عبارة عن جزء في غاية

---

(١٠) التمهيد، للباقلاني (١٧).

(١١) أبكار الأفكار، للآمدي (٢/ ٣٠٤).

الصغر بل هو أقل حجمًا من الذرة، حتى إن الإيجي نقل في كتابه "المواقف" اتفاق المتكلمين أنه لا شكل له[١٢]، وقد أراد المتكلمون من خلال إثباتهم للجوهر الفرد البرهنة على ثلاث قضايا هي من أهم مسائلهم العقدية:

أولًا: حدوث العالم: وذلك أن الجسم إذا كان مؤلفًا من أجزاء لا تتجزأ فهو محدود، والمحدود ممكن، والممكن لا بد له من موجد يؤثر في إيجاده[١٣].

ثانيًا: علم الله: فلو لم تكن الأجسام مؤلفة من أجزاء تتناهى لم يكن الله محيطًا بعلم كل الأشياء، ولا كانت قدرته شاملة لكل الأشياء[١٤].

ثالثًا: المعاد الجسماني: وهذه مسألة مبنية على سابقتها، وذلك أنه إذا ثبت أن الله قادر على كل الأجزاء عالم بجميع مكوناتها، وأن الجسم مؤلف مركب من جواهر فردة، أمكن القول بأن الله يعيد الإنسان يوم الحشر على هيئته التي كان عليها في الدنيا؛ لأن الله عالم بجميع أجزائه بعد الموت[١٥].

وقد شكلت نظرية الجوهر الفرد عند المتكلمين نسقًا معرفيًّا مستقلًّا عما كان عليه عموم الأمة قبلهم، وقد طغت على البحث العقدي حتى صارت أصلًا للإيمان باليوم الآخر، وأنه لا يُعرف وجود الله إلا بمعرفة حدوث العالم، وحدوث العالم لا يُعرف إلا بمعرفة الأعراض، والأعراض مبنية على أن الأجسام

---

(١٢) المواقف، للإيجي (٢/ ٣١٠).

(١٣) فخر الدين الرازي وآراؤه الكلامية والفلسفية (ص٤٢١).

(١٤) الفرق بين الفرق، للبغدادي (ص ١٢٣ وما بعدها).

(١٥) المرجع السابق (ص ١٢٦ وما بعدها).

لا تخلو منها، وهذا العرض سوف يوضح للقارئ الكريم منطقة النقاش بين شيخ الإسلام ابن تيمية والمتكلمين، وسوف نزيد المسألة في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: موقف ابن تيمية من التجسيم

لقد ناقش شيخ الإسلام ابن تيمية قضية التجسيم باعتبارها أهم القضايا الكلامية، والتي يدور عليها معتقدهم في الصفات، وقد تناولها من جانبين؛ الجانب اللغوي والجانب الكلامي، وبيَّن موقفه منها، وقدَّم أسباب رفضه للمصطلح كقاعدة معيارية في المعتقد، وسوف نتناول موقفه من التجسيم في هذا المبحث في مطلبين:

المطلب الأول: موقف بن تيمية من التجسيم عند أهل اللغة وأهل الكلام: لقد وافق ابن تيمية أهل اللغة في مفهوم الجسم وكونه يطلق على البدن، وأنه ورد في القرآن بهذا المعنى، ومنه قوله تعالى: {قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ} [سورة البقرة:٢٤٧]. وقوله تعالى: {۞ وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ} [سورة المنافقون:٤]، وأن لفظ الجسم مرادف للجسد، والجسد والجثمان والشخص بمعنى واحد. فالجسم في لغة العرب يقال للبدن ولما له شخص، وبيّن أن الهواء المنبعث من الإنسان لا يُقال له جسم، وبيّن من هذه الحيثية نفي الجسمية عن الله لأنه لا يوصف بصفات المخلوقين، ولا بما يختص بهم كالبدن والجسم فلا يُقال هو جسم ولا جسد[١٦].

أما مفهوم الجسم عند المتكلمين فقد ناقشه من ناحيتين:

---

(١٦) الفتاوى، لشيخ الإسلام ابن تيمية (١٧/ الصفحات ٣١٣-٣١٤-٣١٥).

الناحية الأولى: عدم موافقته لمفهوم اللغة التي نزل بها القرآن، وزيادتهم في معناه معان إضافية استقوها من الفلاسفة، وبين أن اعتبارهم للجسم أنه هو القائم بنفسه، وكل قائم بنفسه فهو جسم، وهو مشار إليه، ثم بعضهم يصف الله بأنه جسم أي مركب، وبعضهم ينفي صفاته بحجة أن هذه الصفات صفات الأجسام، فهذا قول باطل لم يُنقل عن أحد من السلف[١٧].

الناحية الثانية: بين الفرق بين الجسم عند المتكلمين وأهل اللغة وناقشهم في استدلالهم على الجسمية، ومنها قوله تعالى: {وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِن بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلاً جَسَدًا لَّهُ خُوَارٌ أَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّهُ لاَ يُكَلِّمُهُمْ وَلاَ يَهْدِيهِمْ سَبِيلاً اتَّخَذُوهُ وَكَانُواْ ظَالِمِينَ} [سورة الأعراف:١٤٨]. فقالوا إن الله ذمَّ من اتخذ إلهًا جسدًا، والجسد هو الجسم، وهذه الصفات يلزم منها التجسيم، فوجب نفيها.

فرَدَّ عليهم بأنه لا يلزم من إثبات الصفات أن يكون جسدًا، فإنا نعلم بالضرورة أن الهواء يعلو الأرض وليس بجسد، فقول القائل: لو كان مستويًا على العرش لكان جسمًا والجسم هو الجسد والجسد منفي بالشرع؛ قول باطل؛ لأن الملائكة لهم علم وقدرة ويُرَوْنَ، وكذلك الجن وكذلك الهواء يعلو على الأرض وليس بجسد، كما رد دعواهم بأن الجسم هو الذي يُشار إليه وأن كل ما يُرَى فهو جسم[١٨]، وبين أن الجسم بالمفهوم الكلامي ليس هو الجسد، كما بين غلطهم في تعريف الجسم، وكونه هو المؤلف المركب، وأن من قال ذلك فقد ادعى معنًى

---

(١٧) الفتاوى (١٧/ ٣١٦و٣١٧).

(١٨) الفتاوى (٥/ ٢١٤).

ينازعه فيه أكثر العقلاء من بني آدم، ولم يُنقل عن أحد من السلف، كما تعرض لنظرية الجوهر الفرد التي بنوا عليها أهم قضاياهم، وادَّعوا أن الجوهر الفرد هو أحد مكونات الجسم، فبين اختلافهم فيه على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن الجسم مركب من الجواهر الفردة.

القول الثاني: أنه مركب من المادة والصورة.

القول الثالث -وقد اختاره-: أنه ليس مركبًا لا من الجواهر المفردة، ولا من المادة والصورة، وهذا قول كثير من طوائف أهل الكلام، وهو قول جمهور الفقهاء وأهل الحديث والصوفية وغيرهم، بل هو قول أكثر العقلاء.

والقائلون بأن لفظ [الجوهر] يُقال على المتحيز متنازعون: هل يمكن وجود جوهر ليس بمتحيز؟ ثم هؤلاء منهم من يقول: كل موجود، فإما جوهر وإما عرض، ويدخل الموجود الواجب في مسمى الجوهر، ومن هؤلاء من يقول: كل موجود، فإما جسم أو عرض، ويدخل الموجود الواجب في مسمى الجسم، وقد قال بهذا وبهذا طائفة من نظار المسلمين وغيرهم، ومن المتفلسفة والنصارى من يسميه جوهرًا ولا يسميه جسمًا، وحكى عن بعض نظار المسلمين أنه يسميه جسمًا ولا يسميه جوهرًا، إلا أن الجسم عنده هو المشار إليه أو القائم بنفسه، والجوهر عنده هو الجوهر الفرد[١٩].

ولعل القارئ يلاحظ أن ابن تيمية ينبه على اختلافهم في مكونات الجسم وفي حقيقة الجوهر هل هو المتحيز أو الموجود فقط ،كما ناقشهم في مفهوم الجوهر الفرد

---

(١٩) الفتاوى، بتصرف (٩/ ٣٠٥).

وكونـه هـو الـذي لا يتجـزأ، وغلَّطهـم فيـه، وبـيَّن أنـه إن فسـدت دعـواهم في المحسوسات، فمن باب أولى أن لا تُقبل في المغيَّبات، فقال:" فـإن إثبـات الجـوهر الفرد الذي لا يقبل القسمة باطل بوجوه كثيرة، إذ ما من موجـود إلا ويتميـز منـه شيء عن شيء، وإثبات انقسامات لا تتناهى فيما هو محصور بـين حـاصرين ممتنـع لامتناع وجود ما لا يتناهى فيما يتناهى وامتناع انحصاره فيه، لكـن الجسـم كالمـاء يقبل انقسامات متناهيـة إلى أن تتصـاغر أجـزاؤه، فـإذا تصـاغرت اسـتحالت إلى جسم آخر، فلا يبقى ما ينقسم ولا ينقسم إلى غير غاية، بل يستحيل عند تصـاغره فلا يقبل الانقسام بالفعل مع كونه في نفسه يتميز منه شيء عن شيء، وليس كل ما تميز منه شيء عن شيء لزم أن يقبل الانقسام بالفعل، بل قد يضعف عن ذلك، ولا يقبل البقاء مع فرط تصاغر الأجزاء، لكن يستحيل إذ الجسم الموجود لا بد له من قدر ما، ولا بد له من صفة ما، فإذا ضعفت قدره عن اتصافه بتلك الصـفة انضـم إلى غيره إما مع استحالة إن كان ذلك من غير جنسـه، وإمـا بـدون الاسـتحالة إن كان من جنسه، كالقطرة الصغيرة من الماء إذا صغرت جـدًّا، فـلا بـد أن تسـتحيل هواءً أو ترابًا، أو أن تنضم إلى مـاء آخـر، وإلا فـلا تبقـى القطـرة الصـغيرة جـدًّا وحدها، وكذلك سائر الأجزاء الصغيرة جدًّا من سائر الأجسام، وهـذا مبسـوط في موضعه، ولكن نبهنا عليه هنا لأن هـذه الأمـور هـي مبـدأ الاشـتباه والتنـازع والاضطراب في هذه الأبواب، فإذا كان ما ادعوه من التركيب الحسي في الأجسـام المشهودة باطلًا فكيف في الأمور الغائبة التي لا تعلم حقيقتها؟! فكيف بما يدعونه من التركيب العقلي كقولهم: لو كان له حقيقة لكان الوجود صفة لها فكـان مركبًـا وكان الوجود الواجب معلولًا لغيره؟! فإنه يقال لهم: بل له حقيقة تخصه يمتاز بها

عن كل ما سواه، بل كل موجود له حقيقة تخصه فالخالق أولى بذلك، وأما قـولهم: يكون الوجود صفة لها فهذا إنما يقال أن لو كان الوجود مصـدر وجـد وجـودًا أو وجدته وجودًا"[٢٠].

وابن تيمية بهذا التحقيق يخرج من مأزق وضعه المتكلمون لأنفسهم، وذلـك بنقده لنظرية الجوهر الفرد ورفضه أن تكون الأجسام إذا تصاغرت فإنه تسـتحيل قسمتها، بل رأى أن الأجسام إذا تصاغرت فإنها تستحيل كما هو الشأن في أجـزاء الماء إذا تصاغرت فإنها تستحيل هواءً أو ترابًا، فلا يبقى موجود ممتنع عن القسـمة خلافًا لما يقوله أصحاب نظرية الجوهر الفرد.

كما عاب على المتكلمين جعل الجوهر أصلًا من أصول الدين، ونبَّـه إلى أمـر في غاية الأهمية ويُعدّ أصـلًا مـن أصـوله في رفـض المصـطلحات، وهـو أن هـذا المصطلح لم يتكلم به الرسول ولا صحابته ولا التابعون، ولا بنوا عليـه شـيئًا مـن دين الإسلام لا علمًا ولا عملًا، ويؤكد أنهم لم يذكروا هذا المصطلح بألفاظه فقـط فتصبح المسألة خلافية، بل لم يتطرقوا للمعنى الذي يريده المتكلمون[٢١].

وحين يرفض ابن تيمية نظرية الجوهر الفرد وهي عمدة المتكلمين في البـاب؛ فإن رفضه للتجسيم بالمفهوم الذي قصدوه أمر مُسلَّم به.

ويمكن تلخيص موقف ابن تيمية من مفهوم التجسيم عنـد المتكلمـين مـن خلال الأسس التي بنى عليها رفضه لهذا المفهوم، وهي ثلاثة:

---

(٢٠) الصفدية، لشيخ الإسلام ابن تيمية (١/ ١١٩).

(٢١) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٢١٣).

١. مخالفته لمفهوم الجسم عند أهل اللغة، وهي التي نزل بها القرآن، وخوطب بها الناس، والمعاني التي أحال إليها المتكلمون معانٍ مولدة لم تكن معروفة عند أهل اللسان وقت الخطاب.

٢. أنه لا يمكن بناء العقيدة إثباتًا أو نفيًا على هذا المفهوم الذي اختلف أصحابه فيه اختلافًا لم يصلوا فيه إلى شيء، هذا مع أن ما نفوه خوفًا من التجسيم يمكن قلبُه، فيقال لهم: ما أثبتم من السمع والبصر والذات يمكن نفيه بنفس المنطق، وهو دعوى التجسيم!! وما كان هذا شأنه فلا يمكن استعماله في العقائد لتضاربه وكونه لا يفيد علمًا.

٣. مخالفة هذا المصطلح لطريقة السلف، فالسلف لم يرِد عنهم أنهم حملوا الجسم على خلاف معناه اللغوي، ولم ينفوا الصفات، ولم يعتقدوا فيها أنها تفيد معاني لا تليق بالله فيلزم تأويلها أو تفويضها كما هو حال المتكلمين[٢٢].

المطلب الثاني: إثبات الصفات وهل يلزم منه التجسيم عند ابن تيمية: وهذا المسلك من شيخ الإسلام يبين محور النقاش بينه وبين مخالفيه من المتكلمين، وأن منطقة النزاع تشتد بينهم حين يتعلق الأمر بحاكمية النص، وتقديمه على العقل، فالمتكلمون قعَّدوا قواعد كلامية عقلية حاكموا إليها نصوص الكتاب والسنة، واعتقدوا في بعضها التنزيه؛ لأن العقل يثبتها كما نفوا بعض الصفات؛ لأنه يلزم منها بعض معاني الجسمية، كالحدوث، أو التحيز، أو الإشارة، وعليه فإن العقل يحكم باستحالتها، وخلاصة مذهب الأشاعرة -الذي هو فرع عن مذهب المعتزلة

---

(٢٢) الفتاوى (١٧/ ٣٢٤).

في الباب- أنهم اتفقوا على إثبات بعض الصفات، وهي الصفات السبع التي يسمونها بصفات المعاني، وهناك صفات اتفقوا على نفيها، وهي الصفات الاختيارية المتعلقة بمشيئة الله عز وجل وقدرته، وهناك صفات اختلفوا فيها مثل الصفات الخبرية، وكان العمدة عندهم في هذا الباب -الذي اتفق عليه قدماؤهم ومتأخروهم- نفي الصفات الاختيارية عن الله عز وجل، ويعبِّرون عنها بنفي حلول الحوادث بذات الله عز وجل، وذلك مثل صفة الكلام، والرضى، والغضب، والفرح، والمجيء، والنزول، ونحوها..

وقد ناقشهم شيخ الإسلام في هذه المنطلقات، وبيَّن منطلقاته في إثبات الصفات وأنه ينطلق من مسلَّمات شرعية وعقلية، منها:

أولًا: أن هذا الباب من أعظم أبواب الدين وتتشوق النفوس إلى معرفته، ومن المحال شرعًا وعقلًا أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته ليسوا على معرفة بالحق في هذا الباب، خصوصًا أن معرفته أصل الدين وأساس الهداية، وعليه؛ فما من قول يخالف قولهم فيه إلا وهو باطل[٢٣].

ثانيًا: أن هذه النصوص التي تثبت الصفات هي على ظاهرها اللائق بالله عز وجل لا توهم تشبيهًا ولا تجسيمًا[٢٤].

ثالثا: أن السلف كانوا يراعون لفظ القرآن والحديث فيما يثبتونه وينفون عن الله من صفاته وأفعاله، ولم يتطرقوا لما يريده المتكلمون لا لفظًا ولا معنى[٢٥].

---

(٢٣) الفتوى الحموية، لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص٥).

(٢٤) الفتاوى (٥/ ١٦٥ وما بعدها).

وانطلاقًا من هذه المسلّمات تناول شيخ الإسلام ابن تيمية مصطلح التجسيم باعتباره مصطلحًا بدعيًّا يُراد منه رد كلام الله وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم، وأهل هذا المصطلح الذين يستخدمونه لهم في استخدامه مقاصد شتى، مما جعل اللفظ مجملًا، وهذا نص من أجمع النصوص لشيخ الإسلام يبيّن فيه موقفه من إلزام المتكلمين لمن أثبت الصفات أن يكون مجسمًا فيقول: "قال أهل العلم والسنة فإذا قالت الجهمية وغيرهم من نفاة الصفات: إن الصفات لا تقوم إلا بجسم والله تعالى ليس بجسم؛ قيل لهم: إن أردتم بالجسم ما هو مركب من جواهر فردة أو ما هو مركب من المادة والصورة لم نسلِّم لكم (المقدمة الأولى)، وهي قولكم: إن الصفات لا تقوم إلا بما هو كذلك، قيل لكم: إن الرب تعالى قائم بنفسه والعباد يرفعون أيديهم إليه في الدعاء ويقصدونه بقلوبهم وهو العلي الأعلى سبحانه، ويراه المؤمنون بأبصارهم يوم القيامة عيانًا كما يرون القمر ليلة البدر، فإن قلتم: إن ما هو كذلك فهو جسم وهو محدث؛ كان هذا بدعة مخالفة للغة والشرع والعقل، وإن قلتم: نحن نسمي ما هو كذلك جسمًا ونقول إنه مركب؛ قيل: تسميتكم التي ابتدعتموها هي من الأسماء التي ما أنزل الله بها من سلطان، ومن عمد إلى المعاني المعلومة بالشرع والعقل وسماها بأسماء منكرة ليُنفِّر الناس عنها قيل له: النزاع في المعاني لا في الألفاظ، ولو كانت الألفاظ موافقة للغة، فكيف إذا كانت من ابتداعهم؟! ومعلوم أن المعاني التي يُعلم ثبوتها بالشرع والعقل لا تُدفع بمثل هذا النزاع اللفظي الباطل. وأما قولهم: إن كل ما كان تقوم به الصفات وتُرفع الأيدي إليه ويمكن أن يراه الناس بأبصارهم، فإنه لا بد أن يكون مركبًا من الجواهر

---

(٢٥) الفتاوى (٤/ ١و٤ وما بعدها).

المفردة أو من المادة والصورة؛ فهذا ممنوع، بل هو باطل عند جمهور العقلاء: من النُّظَّار والفقهاء وغيرهم"[٢٦].

فابن تيمية في هذا النص يطالب المتكلمين بإثبات الصفات دون اعتقاد الجسمية، ويبين أن هذه الألفاظ مبتدعة ينبغي أن تحاكم إلى ألفاظ الشارع، لا أن تحاكم ألفاظ الشارع إليها، كما أنه يرفض وبكل وضوح أن تُنفى الصفات التي وردت في القرآن والسنة بناء على إفادتها لمعاني اصطلح عليها أناس بعد نزول الوحي، وهي خارجة عما عهد في لسان العرب من الدلالة لها، بل يذهب ابن تيمية إلى أخص خصائص الجسم عن المتكلمين وينفي كونه من لوازم الصفات، ومن المعلوم أن التحيز كخاصة من خواص الجسم كان هو أحد أكبر عوائق المتكلمين في إثبات الصفات، وذلك أنه يلزم منها التحيز.

وقد بين ابن تيمية وبكل وضوح أن إثبات الصفات لا يلزم منه شيء مما يدعيه المتكلمون من التركيب والتبعيض والتحيز فيقول: "فإن قال من أثبت هذه الصفات التي هي فينا أعراض كالحياة والعلم والقدرة ولم يثبت ما هو فينا أبعاض كاليد والقدم: هذه أجزاء وأبعاض تستلزم التركيب والتجسيم؛ قيل له: وتلك أعراض تستلزم التجسيم والتركيب العقلي كما استلزمت هذه عندك التركيب الحسي. فإن أثبت تلك على وجه لا تكون أعراضًا أو تسميتها أعراضًا لا يمنع ثبوتها؛ قيل له: وأثبت هذه على وجه لا تكون تركيبًا وأبعاضًا أو تسميتها تركيبًا وأبعاضًا لا يمنع ثبوتها. فإن قيل: هذه لا يُعقل منها إلا الأجزاء؛ قيل له: وتلك لا

---

(٢٦) الفتاوى (١٢/ ٣١٨).

يُعقل منها إلا الأعراض. فإن قال: العرض ما لا يبقى وصفات الرب باقية؛ قيل: والبعض ما جاز انفصاله عن الجملة وذلك في حق الله محال فمفارقة الصفات القديمة مستحيلة في حق الله تعالى مطلقًا والمخلوق يجوز أن تفارقه أعراضه وأبعاضه. فإن قال: ذلك تجسيم والتجسيم منتفٍ؛ قيل: وهذا تجسيم والتجسيم منتف. فإن قال: أنا أعقل صفة ليست عرضًا بغير متحيز وإن لم يكن له في الشاهد نظير؛ قيل له: فاعقل صفة هي لنا بعض لغير متحيز وإن لم يكن له في الشاهد نظير، فإن نفي عقل هذا نفي عقل ذاك وإن كان بينهما نوع فرق؛ لكنه فرق غير مؤثر في موضع النزاع؛ ولهذا كانت المعطلة الجهمية تنفي الجميع لكن ذاك أيضا مستلزم لنفي الذات. ومن أثبت هذه الصفات الخبرية من نظير هؤلاء صرح بأنها صفة قائمة به كالعلم والقدرة وهذا أيضًا ليس هو معقول النص ولا مدلول العقل وإنما الضرورة ألجأتهم إلى هذه المضايق. وأصل ذلك: أنهم أتوا بألفاظ ليست في الكتاب ولا في السنة وهي ألفاظ مجملة مثل: (متحيز) و(محدود) و(جسم) و(مركب) ونحو ذلك، ونفوا مدلولها وجعلوا ذلك مقدمة بينهم مسلَّمة ومدلولًا عليها بنوع قياس، وذلك القياس أوقعهم فيه مسلك سلكوه في إثبات حدوث العالم بحدوث الأعراض، أو إثبات إمكان الجسم بالتركيب من الأجزاء، فوجب طرد الدليل بالحدوث والإمكان لكل ما شمله هذا الدليل؛ إذ الدليل القطعي لا يقبل الترك لمعارض راجح، فرأوا ذلك يعكِّر عليهم من جهة النصوص ومن جهة العقل من ناحية أخرى فصاروا أحزابا. تارة يُغلِّبون القياس

الأول ويدفعون ما عارضه وهم المعتزلة، وتارة يُغلِّبون القياس الثاني ويدفعون الأول ..."[27].

وهذا النص أيضًا يوضح مكمن الخلاف بين ابن تيمية وخصومه من المتكلمين، وهو كونهم ابتدعوا ألفاظًا من عند أنفسهم وألزموا بها الوحي وسلَّموا بمدلولها، مما أوقعهم في مضايق لم يجدوا منها مخرجًا في باب الصفات، وفي نفس السياق والحديث عن هذا المصطلح يختم ابن تيمية كلامه بخاتمة تجمع شتات ما سبق، وتبين للقارئ الكريم الأساس الذي إليه يُرجع في هذا الباب وبه يُناظر، وعنه يُسأل وعليه يُتَّكل، فيقول:" والصواب ما عليه أئمة الهدى وهو أن يوصف الله بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله لا يتجاوز القرآن والحديث، ويتبع في ذلك سبيل السلف الماضين أهل العلم والإيمان، والمعاني المفهومة من الكتاب والسنة لا تُردّ بالشبهات فتكون من باب تحريف الكلم عن مواضعه، ولا يُعرض عنها فيكون من باب الذين إذا ذكروا بآيات ربهم يخِرّون عليها صمًّا وعميانًا، ولا يُترك تدبر القرآن، فيكون من باب الذين لا يعلمون الكتاب إلا أماني"[28].

ويتبين من كل ما سبق أن ابن تيمية لم يكن مجسِّمًا ولم يقُل بالتجسيم، وإنما ناقش خصومه في هذه المسألة، وبيَّن وجه غلطهم، وأن مصطلحاتهم الحادثة التي اصطلحوا عليها هي مخالفة للكتاب والسنة، ولما كان عليه سلف هذه الأمة، ومن ثَمَّ وجب عرضها على الكتاب والسنة قبولًا وردًّا، لا عرض الكتاب والسنة

(27) الفتاوى (13/ ص303و304).

(28) الفتاوى (13/ 304).

عليها، وقد كان ابن تيمية ممانعًا في رفضه للثقافة الفلسفية التي طغت على المتكلمين، كما أنه كان مدركًا لاختلاف بيئة النشأة التي نشأت فيها الفلسفة وعلم الكلام عن البيئة الدينية، واللغة التي نزل بها القرآن؛ ولذلك حرص في معرض المناظرة على عدم التسليم للخصم بمقدماته أولًا، ومن ثَمَّ قلْب أي دليل يستدل به عليه، كما بيَّن أن إلزام الخصم ليس لازمًا له لا عقلًا ولا شرعًا، هذا ملخص موقف ابن تيمية من قضية التجسيم، وقد كفى هو غيره تبيين مكامن الغلط عند خصومه، كما حرص على تبيين الحق في الأبواب التي تكلم فيها، دون أن يتأثر بتشنيع خصومه وإلزامهم إياه.